الأمم المتحدة

E/2009/115

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠٩

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تحسين التعاضد والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٨/٢٠٠٩، تقدم هذه المذكرة عرضا عاما بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، مع التركيز بوجه خاص على الترتيبات المؤسسية المبتكرة بغرض تحسين التعاون بينهما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ويولى اهتمام خاص لاشتراك مؤسسات بريتون وودز، على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الموظفين، في عملية تمويل التنمية لتشجيع الاتساق والتنسيق والتعاون. وتقدم أيضا أمثلة جديدة للتعاون على الصعيد التشغيلي لدعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة التحديات الجديدة والقضايا الناشئة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

* أُعِدَت هذه المذكرة بالتعاون مع موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إلا أن المسؤولية عن محتواها تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة وحدها. وقد تأخر تقديم هذه المذكرة للمعالجة بسبب الحاجة إلى عقد مشاورات مع موظف بمؤسسات بريتون وودز.

211009 141009 09-52192 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأمانة العامة، في مقرره ٢٥٨/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المعنون ”متابعة الفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية“، أن تقدم تقريرا بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بالتعاون مع تلك المؤسسات، مع التركيز بوجه خاص على تحسين التعاضد والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وعلى الفرص المتاحة للمساهمة في تعزيز ولاية كل منها. وقد أعدت هذه المذكرة استجابة لهذا الطلب.

ثانيا – خلفية تاريخية

٢ – أقرت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٤ (د-٢) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتفاقي العلاقة (A/349) المبرمين بين الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، اللذين بدأ نفاذهما في نفس التاريخ. والنصان الكاملان للاتفاقين متاحين على الموقع: http://www.un.org/esa/ffd/A-349_enh.pdf.

٣ – بموجب شروط هذين الاتفاقين، يحق لممثلي الأمم المتحدة الحضور والاشتراك بدون تصويت في اجتماعات مجلسي المحافظين بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبالمثل، يحق لممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الحضور كمراقبين في الجلسات العامة للجمعية العامة، والاشتراك بدون تصويت في جلسات لجان الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الفرعية التابعة لهما. ويمكن أن تقترح الأطراف بنوداً لجدول الأعمال، وأن تتشاور معا وتتبادل الآراء بشأن المسائل محل الاهتمام المتبادل، وأن تقدم توصيات رسمية بعضها إلى بعض، بعد إجراء مشاورات معقولة مسبقا. ويمكن أيضا للأطراف أن ترتب لإجراء تبادل المعلومات والمنشورات الجاري، وتوفير التقارير والدراسات الخاصة عند طلبها. علاوة على ذلك، تتفق أيضا على التعاون في جمع المعلومات الإحصائية وتحليلها ونشرها وتوحيدها وتوزيعها. وثمة أحكام مستقلة تنظم العلاقة بين مؤسسات بريتون وودز ومجلس الأمن، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية.

٤ – يمكن أيضا أن تتشاور الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بشأن الموظفين والمسائل الإدارية الأخرى محل الاهتمام المتبادل، بغية تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وعلى هذا الأساس، تشترك مؤسسات بريتون وودز في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والهيئات الفرعية التابعة له، مثل اللجنة البرنامجية الرفيعة

المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وينص الاتفاقان أيضا على إنشاء آليات للاتصال على الصعد المركزية والإقليمية والقُطرية، حسب الاقتضاء. وخُولِت السلطة للأمين العام ورؤساء مؤسسات بريتون وودز لاتخاذ الترتيبات التكميلية حسبما يرونه ضروريا أو مناسبا لتحقيق أغراض الاتفاقين تحقيقا كاملا.

٥ - يعيِن الاتفاقان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصفتهما هيئتين متخصصتين جرى إنشاؤهما بموجب اتفاقات مبرمة بين الحكومات الأعضاء فيهما، ومخولتين مسؤوليات واسعة النطاق، كما هو محدد في نظاميهما الأساسيين، في الميدان الاقتصادي وما يتصل به من ميادين، في إطار مفهوم المادة ٥٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وبحكم طبيعة مسؤولياتهما الدولية، وشروط نظاميهما الأساسيين، فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي منظمتان دوليتان مستقلتان، ومطلوب منهما العمل بهذه الصفة.

ثالثا - إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

٦ - في التسعينيات من القرن الماضي، ومع انحسار المواجهات الإيديولوجية، وظهور العولمة وتعمُّق الترابط بين الأمم، اتخذت الجمعية العامة سلسلة من القرارات بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وتضمنت هذه التدابير، في جملة أمور، إنشاء منتديات جديدة، داخل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لعقد مناقشات منهجية ومتعمقة بشأن قضايا التنمية، وإطلاق طرائق مبتكرة بغية تحقيق مشاركة أكبر من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ومن بينهم مؤسسات بريتون وودز، في هذه المنتديات. واتخذت أيضا خطوات إضافية لتعزيز التعاون في سياق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية

٧ - قررت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والأربعين، في جملة أمور، أن يتضمن الجزء الرفيع المستوى من الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء حوار لمدة يوم واحد حول السياسات ومناقشة التطورات الهامة في الاقتصاد العالمي والتعاون الاقتصادي الدولي (انظر القرار ٤٥/٢٦٤، المرفق). ومنذ عام ١٩٩٢ حتى اليوم، دعي رؤساء المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف في منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، للمشاركة بنشاط في ذلك الحوار وهذه المناقشة حول المواضيع ذات الاهتمام

المشترك بغية إيجاد مجالات للتفاهم. وعملا بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، دعيت المؤسسات إلى تقديم تقارير ودراسات خاصة ذات صلة بشأن المواضيع المختارة، في إطار ولاياتها ومجالات خبرتها كل على حدة، وبشأن التطورات المهمة في الاقتصاد العالمي وفي التعاون الاقتصادي الدولي، وفقا للاتفاقات الموقعة بينها وبين الأمم المتحدة.

٨ - اتخذت الجمعية العامة مزيدا من التدابير، في قرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، اشتملت على الحكم التالي: ”من أجل زيادة تركيز الحوار المتعلق بالسياسات، ينبغي استطلاع إمكانية العمل على قيام أمانات الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بإعداد تقارير مشتركة“. واستجابة لذلك، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والأونكتاد بتوحيد عملهما الرصدي والتحليلي بشأن الاتجاهات في الاقتصاد العالمي، ونتج عن ذلك منشور سنوي مشترك بعنوان الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، صدر في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. ومنذ عام ١٩٩٩، اشتركت اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة أيضا في تأليف المنشور الذي يُستَخدَم كنقطة مرجعية مشتركة في المداولات بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من مسائل في شتى الكيانات التابعة للأمم المتحدة. بيد أن احتمال إصدار منشورات متكررة مشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ذات نطاق وأهمية مماثلة لم يتحقق حتى الآن.

منشأ الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

٩ - في القرار ذاته، طلبت الجمعية العامة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعقد، بشكل دوري، اجتماعا خاصا رفيع المستوى في موعد قريب من اجتماعات مؤسسات بريتون وودز نصف السنوية وذلك للإفادة، إلى أقصى حد ممكن، من المشاركة الوزارية الرفيعة المستوى ومشاركة رؤساء المؤسسات المالية والتجارية وغيرها من المنظمات ذات الصلة. وطلبت أيضا التعاون لتحديد موضوع وإعداد جدول أعمال لاجتماع المجلس هذا، في وقت مبكر يسمح بالتحضير وإجراء المشاورات وأن تدعى المؤسسات المالية والتجارية، كلما اقتضى الأمر، لإعداد تقارير ودراسات من شأنها أن تعزز المناقشات. وعقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الأول للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز في نيسان/أبريل ١٩٩٨ في ظل الأزمة المالية في آسيا، وركزت المناقشات على كيفية المحافظة على المنظور الإنمائي

الطويل الأمد في ظل اضطرابات اقتصادية ومالية. ومنذ ذلك الحين، يجتمع المجلس مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية سنويا.

خطة التنمية

١٠ - في وثيقة السياسة الشاملة، خطة التنمية، (انظر القرار ٢٤٠/٥١، المرفق) اعترفت الجمعية العامة بضرورة زيادة التفاعل والتعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، من أجل التصدي لتحديات التنمية. وتطلَّب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز نهجا متكاملا يشمل حوارا أوثق بشأن السياسات على الصعيد الحكومي الدولي يتعلق بمجالات التنمية الدولية ذات الصلة، مع أخذ اختصاصات كل منها في الاعتبار. وفي هذا الصدد، دعيت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يؤديا دورا أكثر نشاطا في المسائل الاقتصادية العالمية، بما في ذلك المداولات المتعلقة بمسائل الاقتصاد الكلي وسياسات التنمية، بمشاركة مؤسسات بريتون وودز.

١١ - وعلى الصعيد الميداني، دعي جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، كل في إطار ولايته، للتعاون على نحو أوثق، بما في ذلك في مجالات بناء القدرات والعمليات الميدانية، وفقا للأولويات التي تحددها البلدان المستفيدة. وبصفة خاصة، طلِب منهما توسيع التعاون بينهما، حسب الاقتضاء، في مجال التمويل المشترك للمشاريع، وتعزيز الاتساق والتجانس دعما للاستراتيجيات الإنمائية القُطرية، وتعزيز التكامل بينهما في المساعدات الفنية والمالية المقدمة منهما. وفي حالات ما بعد الطوارئ، وجد أن التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أمر ضروري لدعم الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى الإنعاش والتعمير والتنمية الطويلة الأجل.

الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

١٢ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، إلى تحديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، استجابة للحتميات التي تقتضي تبادل المنافع والمزايا، والترابط الحقيقي، والمشاركة في المسؤوليات، والشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونظرت الجمعية كذلك في مفهوم هذا الحدث في دوراتها من التاسعة والأربعين وحتى الثانية والخمسين (انظر القرارات ٩٥/٤٩ و ١٢٢/٥٠ و ١٧٤/٥١ و ١٨٦/٥٢). ونتيجة لذلك، عقد الحوار الرفيع المستوى الأول

بشأن موضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة والترابط وما ينطويان عليه من آثار في مجال السياسات، يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر A/53/529). وعملا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٥٢ كان موضوع الحوار الثاني المعقود يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ”مواجهة العولمة: تسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين“. وركز اجتماعا المائدة المستديرة مع الفريقين غير الرسميين على ما يلي: (أ) توليد موارد تمويل جديدة من القطاعين العام والخاص استكمالا لجهود التنمية؛ و (ب) تيسير حصول البلدان النامية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/56/482).

١٣ - اضطلع الأمين العام بالأعمال التحضيرية للحوار، بالتعاون الوثيق مع الحكومات، وجميع الأطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الحكومية الدولية المعنية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وكان شكل الحدث ابتكارا فريدا من نوعه في عمل الجمعية العامة. فإلى جانب المداولات الرسمية، اشتمل الحوار على سلسلة من اجتماعات أفرقة غير رسمية ومائدة مستديرة عُقِدت بغرض تشجيع المناقشات الشاملة والتفاعلية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا الشكل المبتكر الذي يجمع بين المناقشة العامة واجتماعات مائدة مستديرة وأفرقة غير رسمية تتسم بالتفاعل المتبادل، ملمحا بارزا من ملامح الأحداث الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة.

١٤ - كانت إحدى النتائج الأخرى للحوار هي قرار الجمعية العامة، أن تدرج في جدول أعمالها، بدءا من دورتها الرابعة والخمسين، البند المعنون ”العولمة والاعتماد المتبادل“ (انظر القرار ١٦٩/٥٣). ومنذ ذلك الحين، يتيح هذا البند فرصة لعقد مناقشات حكومية دولية بشأن دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي بغية تحقيق الاستفادة القصوى من العولمة والاعتماد المتبادل والحد من آثارهما السلبية.

رابعا - عملية تمويل التنمية

١٥ - من الملامح الفريدة المميزة لعملية تمويل التنمية اتسامها بالطابع الشمولي. وتشكل المشاركة النشطة من جانب مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، عاملا أساسيا. وتؤدي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية دورا خاصا بصفتهما من المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة. وخلال العملية، بذلت الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز جهودا غير مسبوقة للتعاون خلال المرحلة التحضيرية لمؤتمر مونتيري، وفي أثناء المؤتمر، وفي متابعته. أما على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد دعم

الموظفين، فقد تخطت طرائق مؤسسات بريتون وودز في المشاركة الممارسات المعتادة المتبعة في مشاركتها في أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية

١٦ - قررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٦/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تنظيم حدث حكومي دولي رفيع المستوى لصانعي القرارات السياسية، على الصعيد الوزاري على الأقل، يعنَى بموضوع تمويل التنمية، وإنشاء لجنة تحضيرية حكومية دولية مفتوحة العضوية لجميع الدول، لتضطلع بالأعمال التحضيرية المتعلقة بالحدث. وبموجب القرار نفسه، شرعت الجمعية في عملية مشاورات مع كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بشأن الطرائق الممكنة لمشاركتهم في كل من الأعمال التحضيرية الموضوعية والحدث الرفيع المستوى.

١٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، اضطلع مكتب اللجنة التحضيرية، المكون من ١٥ عضوا، بسلسلة من المشاورات مع المجالس التنفيذية لمؤسسات بريتون وودز بشأن طرائق التعاون على الصعيد الحكومي الدولي. وقد اعترف المكتب في تقريره بشأن الأعمال التحضيرية للعملية التحضيرية الفنية والحدث الدولي الرفيع المستوى (A/AC.257/6) بوجود اختلافات بين طرق العمل التي تتبعها الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، واختلافات قانونية وتنظيمية بين كل من هذه المؤسسات، وفيما بينها وبين الأمم المتحدة. ولهذا السبب، رأى الفريق، في الفقرة ٦ من تقريره، أن الأمر يتطلب ضمان وجود طرائق مستقلة لمشاركة مجالس إدارة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في عملية تمويل التنمية. بيد أن المكتب أوصى بالترحيب بجميع المؤسسات الثلاث للاشتراك في اجتماعات اللجنة التحضيرية على نفس الأساس الذي تشترك به مؤسسات بريتون وودز بصفة دورية في اجتماعات اللجان المختصة التابعة للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، وعلى أساس الاتصالات التي جرت بين إدارة المؤسسات والأمانة العامة للأمم المتحدة، تطلَّع المكتب إلى تقديم دعم تقني وفني إلى عملية تمويل التنمية من موظفي كل مؤسسة (انظر A/AC.257/6، الفقرة ١٠).

١٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، وافقت اللجنة التحضيرية على آلية حكومية دولية للتشاور من ثلاثة مستويات، كان قد اقترحها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي في اجتماعه مع مكتب اللجنة التحضيرية (انظر A/AC.257/6، الفقرة ٧).

١٩ - وسعت الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى إشراك مؤسسات بريتون وودز في الأنشطة التحضيرية على عدد من المستويات. واستجابةً لذلك، عيَّن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي موظفين أقدم يتعاونوا بانتظام مع أمانة تنسيق تمويل التنمية. وبصفة خاصة، اشترك موظفو مؤسسات بريتون وودز في تقديم الدعم الفني إلى اللجنة التحضيرية عن طريق المشاركة في المداولات التي تجريها وفي الأفرقة العاملة التي تركز على القضايا المشتركة بين الأمانات، وذلك في إطار التحضير للمشاورات الإقليمية، المنظمة بالتعاون مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمصارف الإنمائية الإقليمية، ولجلسات الاستماع التي تعقد للمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية (انظر A/55/315). وفي تقريره الموضوعي بشأن السياسات المقدم إلى اللجنة التحضيرية المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/12) فتح الأمين العام مجالا جديدا بالتوصية بالتعاون المباشر بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وموظفي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن إشراك الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها. ومن خلال تقديم تحليل مشترك وتوصيات عملية المنحى في المجالات الرئيسية لتمويل التنمية، كان الهدف من التقرير المساهمة في المداولات الحكومية الدولية بشأن هذه المسائل وتوفير المعلومات اللازمة لإعداد مشروع الوثيقة الختامية.

٢٠ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٤٥ باء المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وشجعت الحكومات وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ومن بينهم مؤسسات بريتون وودز، على مواصلة النظر في القيام بمبادرات محددة لدعم المؤتمر، في إطار جدول الأعمال الموضوعي، كما أقرت الشكل الأساسي للمؤتمر وطرائق المشاركة الشاملة فيه.

٢١ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، انتهت اللجنة التحضيرية من وضع توصياتها التفصيلية بشأن تنظيم المؤتمر، بما في ذلك شكل المؤتمر، والنظام الداخلي المؤقت، وطرائق مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة[(١)]. واقتُرِح، بصفة خاصة، أن يُدعى رؤساء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى الإدلاء ببيانات استهلالية، تالية لبياني رئيس الجمعية العامة والأمين العام، في الجلسة الافتتاحية للجزء الذي سيعقد على مستوى القمة من المؤتمر. بالإضافة إلى ذلك، اقترِح دعوة رؤساء المؤسسات الرئيسية الثلاث صاحبة المصلحة للاشتراك أيضا في رئاسة اجتماعات المائدة المستديرة المعقودة على مستوى القمة. وبناء عليه، ألقى كل من جيمس د. ولفينسون، رئيس البنك الدولي، وهورست

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٢٨ (A/56/28 و Corr.1).

كوهلر، المدير العام لصندوق النقد الدولي، ومايكل مور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، خطابا في اجتماع القمة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي اليوم نفسه، شارك كل منهم أيضا في رئاسة اجتماع مائدة مستديرة عقد على مستوى القمة بشأن موضوع ''استشراف المستقبل''.

توافق آراء مونتيري

٢٢ - باعتمادهم ولدى اعتماد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، اعترف قادة العالم بأن بناء تحالف عالمي للتنمية يتطلب جهوداً دؤوبة[٢]. وبالتالي، التزموا المثابرة على العمل، وضمان المتابعة الملائمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في مونتيري، ومواصلة مد الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والمالية والتجارية في إطار جدول الأعمال الكلي للمؤتمر. وبناءً على نجاح تجربة المؤتمر وعمليته التحضيرية، اتفقوا أيضا على تعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية/هيئات الإدارة المعنية للمؤسسات صاحبة المصلحة الأخرى والاستفادة منها على نحو أكبر، لأغراض متابعة المؤتمرات والتنسيق[٣].

٢٣ - وطلب المؤتمر إلى الأمين العام أن يوفر - بالتعاون مع أمانات أصحاب المصلحة من المؤسسات الرئيسية - متابعة مستدامة ضمن منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر وأن يكفل لها دعما فعالا بأعمال الأمانة. ويجب أن يقوم هذا الدعم على الطرائق الابتكارية والقائمة على المشاركة وعلى ترتيبات التنسيق ذات الصلة المستخدمة في التحضير للمؤتمر. وطُلب أيضاً إلى الأمين العام تقديم تقرير سنوي بشأن جهود المتابعة هذه. واستجابةً لهذا الطلب، تُعد الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتشاور والتعاون مع موظفي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٤ - بعد مرور فترة وجيزة على المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في عام ٢٠٠٢، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعه الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٦٩ (أ)-(ج).

ومنظمة التجارة العالمية، مباشرةً بعد الاجتماعات الربيعية لمؤسسات بريتون وودز التي عقدت في واشنطن العاصمة. وكان موضوع الاجتماع ''حوار بشأن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية واجتماعات لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية''. وألقى كل من رئيس المجلس والأمين العام كلمة في الاجتماع. وألقى بيانات افتتاحية كل من تريفور مانويل، رئيس لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزير مالية جنوب أفريقيا؛ وإدواردو أنينات، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، والذي تكلم نيابة عن رئيس اللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية التابعة لصندوق النقد الدولي، وإدواردو سوخو غارسا – ألدابة، رئيس مكتب رئيس الجمهورية لشؤون السياسة العامة في المكسيك. أما حصيلة الاجتماع فكانت موجز مناقشات اليوم الواحد الذي قدمه الرئيس.

٢٥ – وفي السنوات اللاحقة، أصبح الاجتماع الربيعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية منتدى رئيسيا لدعم ''الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري'' والنتائج ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية، كان الهدف الرئيسي تسهيل إجراء حوار دينامي وتفاعلي وشامل بكل معنى الكلمة. وتضمنت بنية الاجتماع جلسة عامة افتتاحية تخللتها طائفة من البيانات الموجزة التي أدلى بها رؤساء الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وتلتها ثلاثة أو أربعة اجتماعات مائدة مستديرة تناولت مواضيع محددة ضمن النهج المتكامل الكلي لتوافق آراء مونتيري. أما جلسة ما بعد الظهر فتضمنت كالعادة تقارير قدمها رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدت في الصباح، تلتها مناقشة مواضيعية غير رسمية جامعة تناولت هذه المواضيع المختارة أو غيرها. واختتم الاجتماع ببيان لرئيس المجلس حدد فيه النقاط الرئيسية للمناقشة. وصدر في وقت لاحق موجز أكثر شمولاً بوصفه من وثائق الأمم المتحدة.

٢٦ – وعلى سبيل التحضير للاجتماع، أجرى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بمعاونة مكتب اللجنة التحضيرية، مشاورات مع المجالس التنفيذية لمؤسسات بريتون وودز والممثلين الحكوميين الدوليين ذوي الصلة لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد. وكان الغرض من المشاورات مناقشة التركيز الموضوعي والشكل الملائم والطرائق الابتكارية، بهدف ضمان مشاركة رفيعة المستوى وتعزيز أثر الاجتماع. وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، غطت المواضيع المختارة لمناقشات اجتماعات المائدة المستديرة كافة المجالات الموضوعية الرئيسية لتوافق آراء مونتيري، بالإضافة إلى التحديات الجديدة والمسائل الناشئة من قبيل دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل (٢٠٠٦ و ٢٠٠٨) وفعالية المعونة المقدمة والتمويل المبتكر (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨). وعلى نفس المنوال، تضمن الاجتماع الذي عقد في عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى اجتماعات المائدة المستديرة الثلاثة التي جرت في

الوقت نفسه في الصباح، مناقشتين مواضيعيتين بعد الظهر بشأن: (أ) بناء واستدامة أسواق مالية متينة، (ب) تمويل تدابير التخفيف من أثار تغير المناخ والتكيف معه، وفي عملية ابتكارية أخرى، نظم اجتماع عام ٢٠٠٩ بحيث تضمن مناقشتين مواضيعيتين جامعتين بشأن: (أ) معالجة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية بما فيها المسائل المتعلقة بالبنيان المالي والنقدي الدولي وهياكل الحوكمة العالمية؛ و(ب) تعزيز العملية الحكومية الدولية الشاملة للاضطلاع بعلمية متابعة تمويل التنمية.

٢٧ - وبمرور السنين، تفاوتت مشاركة مؤسسات بريتون وودز في الاجتماع الربيعي مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك على المستوى الحكومي الدولي كما على مستوى الموظفين. وحضر رئيس لجنة التنمية الاجتماعين اللذين عقدا في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ (السيد مانويل) وفي عام ٢٠٠٦ (السيد كاراسكيا). وفي عام ٢٠٠٤، مثلت اللجنة رئيسة اللجنة بالنيابة نغوزي أوكونجو - إيويلا. وفي السنوات التالية، مثل اللجنة نائب الرئيس أو ممثله. أما في ما يتعلق باللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، فقد عين نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي لتمثيل اللجنة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨. وحضر الاجتماع الذي عقد في عام ٢٠٠٩ نائب رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وقد تفاوت عدد المديرين التنفيذيين وكبار المديرين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المشاركين في الاجتماع على مر السنين، وبلغ ذروته في الفترة من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٦.

حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية

٢٨ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٥٧ إعادة تشكيل حوارها الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة بوصفه الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، لكي يصبح جهة التنسيق الحكومية الدولية للمتابعة العامة لمؤتمر مونتيري. وقررت الجمعية أيضا إجراء الحوار كل سنتين على المستوى الوزاري. ودعت الجمعية العامة أيضاً رئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى رؤساء المنظمات المعنية الأخرى للمشاركة بنشاط في الحوار.

٢٩ - وبناءً على ذلك، أجرت الجمعية العامة ثلاثة حوارات رفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية بشأن الموضوع العام: ''توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة''، في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ويومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ويومي ٢٣ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وتضمن شكل الحوارات مزيجاً من الجلسات العامة والجلسات غير الرسمية واجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية شارك فيها أصحاب مصلحة

متعددون. وعلى أساس طرائق مونتيري، دعي رؤساء مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لإلقاء كلمات في الجلسة العامة الافتتاحية بعد بياني رئيس الجمعية العامة والأمين العام. ودعي مسؤولون رفيعو المستوى آخرون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لرئاسة اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية.

٣٠ - وفي الحوار الرفيع المستوى الذي جرى عام ٢٠٠٣، وللمرة الأولى على الإطلاق، ألقى كل من رئيس البنك الدولي، جيمس د. ووليفينسون والمدير العام لصندوق النقد الدولي، هورست كولر، كلمة أمام الجمعية العامة في جلستها العامة. وترأس نائب رئيس الشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة في البنك الدولي، يان غولدين، اجتماع المائدة المستديرة ٣ بشأن موضوع ''تساوق واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية''. وترأس مارك ألن، مدير إدارة وضع واستعراض السياسات في صندوق النقد الدولي اجتماع المائدة المستديرة ٨ بشأن موضوع ''الصلة بين التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطّرد والقضاء على الفقر بهدف إنشاء نظام اقتصادي عالمي عادل''.

٣١ - وفي عام ٢٠٠٥، ألقى كل من فرانسوا بورغينيون، النائب الأقدم لرئيس البنك الدولي ورئيس وفده، وأوغسطين كارستيتر نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي كلمة في الجلسة العامة. وفي عام ٢٠٠٧، ترأس وفد البنك الدولي داني لايزيغر، نائب الرئيس ورئيس شبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية وأدلى ببيان في الجلسة العامة. وقاد كارلوس براغا، المستشار الأقدم بالبنك الدولي، المناقشة في اجتماع المائدة المستديرة ١ بشأن موضوع ''تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية''.

مشاركة الأمم المتحدة في الاجتماعات الربيعية والسنوية لمؤسسات بريتون وودز

٣٢ - يتلقى الأمين العام مرتين كل عام دعوة لإيفاد ممثل عن الأمم المتحدة لحضور اجتماعات مؤسسات بريتون وودز الربيعية والسنوية بصفة مراقب. ويعين الأمين العام مسؤولاً كبيراً من الأمانة العامة - وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - لتمثيل الأمم المتحدة في هذه الاجتماعات. وتتضمن الاجتماعات الربيعية الاجتماعات الوزارية لمجموعة الأربعة والعشرين (المجموعة الممثلة لمجموعة الـ ٧٧ في واشنطن العاصمة)، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، ولجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كذلك تتضمن الاجتماعات السنوية اجتماعات مجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٣٣ - وفي مرحلة التحضير لمؤتمر مونتيري، دعي نيتين ديساي، الذي كان في ذلك الوقت وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لإحاطة لجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الولي علماً بالعملية التحضيرية. ومنذ ذلك الوقت، أصبح من المعتاد أن يدلي وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (السيد ديساي وخلفه خوسيه أنطونيو أوكامبو) أو، بالنيابة عنه، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية (جومو كوامي سوندارام) أو مدير البرنامج الإنمائي (كمال درويش) ببيان شفوي قصير أمام لجنة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمم في اجتماعات كل من لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، بيانات خطية تقدم منظور الأمم المتحدة في ما يتعلق ببنود جدول الأعمال ذات الصلة.

مؤتمر الدوحة الاستعراضي

٣٤ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٦٢ الطرائق التنظيمية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (المعقود في الدوحة، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وفي هذا السياق، أكدت الجمعية من جديد الدور الخاص الذي دعيت إلى القيام به المؤسسات المالية والتجارية الدولية، ولا سيما أصحاب المصلحة المؤسسيين الرئيسيين المشاركين في تمويل عملية التنمية، في جميع جوانب المؤتمر الاستعراضي، بما في ذلك مشاركتها الفعلية في أعماله التحضيرية، عملا بالخبرة المستفادة من مؤتمر مونتيري. ووفقا لذلك، دعي رؤساء مؤسسات بريتون وودز للمشاركة في مؤتمر الدوحة وفقاً لطرائق مونتيري.

٣٥ - وأجرى المؤتمر تبادلا عاما للآراء في جلساته العامة بشأن استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. ففي جلسته الثالثة التي عقدت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استمع المؤتمر إلى بيان أدلى به جستن ييفو لين، كبير الاقتصاديين والنائب الأقدم لرئيس البنك الدولي. وفي جلسته الخامسة المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أدلى موريلو بورتوغال، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي ببيان. وترأس السيد لين اجتماع المائدة المستديرة ١ بشأن موضوع ''تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية''، في حين ترأس السيد بورتوغال اجتماع المائدة المستديرة ٥ بشأن موضوع ''الديون الخارجية''. وكان هاني ديميان، نائب رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ونائب وزير المالية المصري عضوا في فريق المناقشة في اجتماع المائدة المستديرة ٦ الذي تناول المسائل النظمية.

٣٦ - ودعا إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق) إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وإلى تعزيز

التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزامات تمويل التنمية على النحو التالي:

(أ) ”ونحن عاقدون العزم على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى لدعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، استنادا إلى فهم واحترام واضحين لولاية كل منها وهياكل الحوكمة لديها“ (الفقرة ٦٩)؛

(ب) ”وإذ نرحب بالمناقشات الدولية الجارية بشأن هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، نسلم بضرورة كفالة قدرة جميع البلدان، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل، على المشاركة الفعالة في هذه العملية. وينبغي أن تستعرض هذه المناقشة الهيكل المالي والنقدي الدولي وهياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية لضمان إدارة المسائل العالمية بمزيد من الفعالية والتنسيق. وينبغي أن تضم هذه المناقشة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وأن تشترك فيها المؤسسات المالية الإقليمية وسائر الهيئات المعنية، وأن تعقد في سياق المبادرات الحالية الرامية إلى تحسين مدى شمول هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية وشرعيتها وفعاليتها“ (الفقرة ٧٨)؛

(ج) ”... ونؤكد من جديد ضرورة مواصلة تكثيف اشتراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مونتيري والتي أعيد تأكيدها هنا في الدوحة“ (الفقرة ٨٧)؛

(د) ”وإننا نسلم بالحاجة إلى عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية ... ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في هذه المسألة في اجتماعه في الربيع وفي دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بغية تقديم توصيات ملائمة وفي وقتها لاتخاذ الجمعية العامة إجراء نهائيا ... في دورتها الرابعة والستين“ (الفقرة ٨٩).

تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية

٣٧ - واستجابةً للفقرة ٨٩ من إعلان الدوحة، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة، في قراره ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، باعتماد طائفة من

الطرائق لعملية حكومية دولية قوية وأكثر فعالية من أجل تنفيذ عملية متابعة تمويل التنمية، تتضمن النقاط التالية:

(أ) قد يستمر اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائي الرفيع المستوى مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية لمدة يومين، وينبغي توقيته بحيث يعقد قبل انعقاد اجتماعات مؤسسات بريتون وودز في الربيع بخمسة أسابيع على الأقل. ويحدد رئيس المجلس، بالتشاور مع المشاركين، تواريخ المناقشة ومواضيعها المحددة؛ ويشجَّع الرئيس على العمل مع ممثلي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد لتحسين شكل الاجتماع. وسيزيد التفاعل والتنسيق مع المؤسسات المشاركة على مستوى الموظفين؛

(ب) ينبغي أن يعطي المجلس الاقتصادي والاجتماعي المزيد من الأهمية للنظر في تمويل التنمية في عمل دورته الموضوعية السنوية وأن يخصص مدة قد تصل إلى يومين كاملين لهذا البند من بنود جدول الأعمال، وينبغي اتخاذ قرار موضوعي؛

(ج) ينبغي أن تعطي الجمعية العامة المزيد من الأهمية لبند جدول أعمالها السنوي المتعلق بمتابعة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بشأن تمويل التنمية، وقد ترغب في أن تعيد التأكيد على أهمية الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي تجريه كل سنتين بوصفه جهة التنسيق الحكومية الدولية للمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨.

خامسا – تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة

٣٨ – أعرب زعماء العالم، في إعلان الأمم المتحدة للألفية عن عزمهم على كفالة مزيد من الترابط في السياسات، وزيادة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة، ووكالاتها، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، وسائر الهيئات المتعددة الأطراف، بهدف التوصل إلى نهج تام التنسيق في معالجة مشاكل السلام والتنمية (انظر القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠). وأكدت الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ من جديد، على ضرورة تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الأخرى المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل دعم النمو الاقتصادي المطّرد، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة (انظر القرار ٦٠/١، الفقرة ٣٨) .

تقرير الرصد العالمي

٣٩ - أنشأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في عام ٢٠٠٤، سلسلة تقارير مشتركة للرصد العالمي، تركز على تنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والنتائج الإنمائية ذات الصلة. ويمثِّل التقرير، الذي يشكِّل إطارا للمساءلة في السياسات الإنمائية العالمية، جانبا رئيسيا من جوانب المتابعة ضمن مؤسسات بريتون وودز، لنتائج مؤتمر مونتيري. بيد أن الأمم المتحدة لم تُدعَ إلى المشاركة في هذا المشروع المشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٤٠ - وقدمت نتائج سلسلة تقارير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٤، المعنونة ''السياسات والإجراءات اللازمة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والنتائج المتصلة بها''، تقييما متوازنا للتقدم المحرز صوب إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتزامات مونتيري. وأشار تقرير عام ٢٠٠٥ عن ''الأهداف الإنمائية للألفية: من توافق الآراء إلى الزخم''، إلى أن التقدم صوب إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية كان أبطأ وأكثر تفاوتا بين المناطق مما كان متوخى أصلا، مع تسجيل قصور كبير في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأبرز تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٦ عن ''تعزيز المساءلة المتبادلة: المعونة والتجارة والإدارة'' النمو الاقتصادي، وتحسُّن نوعية المعونات، والإصلاحات التجارية، فضلا عن الإدارة؛ باعتبارها عناصر أساسية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وركّز تقرير الرصد العالمي، في عام ٢٠٠٧، على ''مواجهة تحديات المساواة بين الجنسين والدول الهشة''.

٤١ - وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، قدّم المعِدّ الرئيسي لتقرير الرصد العالمي، ضياء قريشي، المستشار الأقدم لكبير اقتصاديي البنك الدولي، النتائج الرئيسية لهذا المنشور الرئيسي المشترك بين البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، إلى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد. ودعا تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٨ عن ''الأهداف الإنمائية للألفية والبيئة - جدول أعمال للتنمية الشاملة والمستدامة''، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ. وقَدّم تقرير عام ٢٠٠٩، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إنمائي، بتقييم تأثيرها في البلدان النامية، وتحديد الأولويات لسياسات الاستجابة، سواء من البلدان النامية نفسها، أو من المجتمع الدولي، ومن القطاع الخاص.

فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٤٢ - يتمثل الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية في ''إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية''. ويتمثل الغرض الرئيسي لفرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية، التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠٠٧، في تحسين رصد الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بتوفير إطار منهجي للمساءلة، وبتعزيز التنسيق بين الوكالات، في الوفاء بالالتزامات العالمية في مجالات المعونة، والتجارة، وتخفيف عبء الديون، والحصول على الأدوية الأساسية والتكنولوجيات الجديدة بأسعار معقولة. ويمثّل في فرقة العمل أكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بدور الوكالتين الرئيسيتين في تنسيق أعمال فرقة العمل (انظر http://www.un.org/esa/policy/mdggap/)، مما أسفر عن إصدار تقريرين. وساهم كبار موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بتقديم بيانات بالغة الأهمّية للتحليل؛ وأدَّوا دورا نشطا في عرض تقريري عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩.

٤٣ - وحددت فرقة العمل، خلال هذه العملية، ثلاثة أنواع من الفجوات التي يمكن أن تنشأ لدى تنفيذ الهدف ٨. فكانت الفجوة الأولى فجوة التنفيذ، التي تتمثل في القصور بين الالتزامات العالمية والتنفيذ الفعلي لها. والثانية هي فجوة التغطية، وهو القصور بين الوفاء الفعلي بالالتزامات ووجود توزيع معقول للعائد على البلدان المستفيدة. أما الفجوة الثالثة فتسمى فجوة الاحتياجات، وتقيس الفجوة بين الوفاء بالالتزامات والاحتياجات المقدّرة للبلدان النامية. وركز تقرير عام ٢٠٠٨[٤] بصورة رئيسية على فجوة التنفيذ في المجالات المذكورة آنفا للشراكة العالمية من أجل التنمية. أما تقرير عام ٢٠٠٩[٥]، فقدّم استكمالا لحالة الوفاء بجميع تلك الالتزامات، ومحاولة أولى لقياس فجوات التغطية. وسيكون تقييم فجوة الاحتياجات أحد مجالات التركيز الرئيسية لفرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠. ويُتوقّع أن يواصل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي العمل الدؤوب في هذا المشروع التعاوني في السنوات المقبلة.

فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية

٤٤ - أنشأ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، استجابة للارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية العالمية، والأزمة التي فجّرها. وتجمع فرقة العمل،

---

(٤) MDG8: Delivering on the Global Partnership for Achieving the millennium Development Goals (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.I.17).

(٥) MDG8: Strengthening the Global Partnership for Development in a Time of Crisis (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.I.8).

تحت قيادة الأمين العام للأمم المتحدة، بين رؤساء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وصناديقها، وبرامجها، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية. وشاركت المديرة العامة للبنك الدولي، السيدة أوكونغو إيويلا؛ ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، السيد بورتوغال؛ مشاركة نشطة في أعمال فرقة العمل. ووضعت فرقة العمل، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، إطارا شاملا للعمل يحدد موقف أعضائها المشترك، من أجل صياغة خطة عمل ذات أولويات، وتنسيق تنفيذها. ووافقت فرقة العمل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على برنامج عملها لعام ٢٠٠٩، الذي يركّز على تقديم الدعم لاتخاذ إجراءات فعالة في البلدان المتضررة، والدعوة إلى جمع الأموال من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة والقيام باستثمار طويل الأجل على حد سواء، لحثّ أصحاب المصلحة المتعددين على القيام بمشاركة واسعة، وتحسين مستوى المساءلة في النظام الدولي.

الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

٤٥ - جمع الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، المُنشأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بين رؤساء المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف، لتحديد الخطوات العملية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا. ويرأس الأمين العام للأمم المتحدة الفريق التوجيهي، الذي يضم الرؤساء التنفيذيين لمصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي. وأصدر الفريق التوجيهي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تقريرا (متاح على الموقع http://www.mdgafrica.org)، حدّد فيه مقترحات ملموسة للعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛ ويشمل قطاعات رئيسية، من قبيل الزراعة، والتغذية، والتعليم، والصحة، والهياكل الأساسية، والإحصاءات. وقدّم أيضا تقييما شاملا للتمويل الخارجي اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وقدِّر أنه لا بد من زيادة إجمالي التمويل الخارجي للمنطقة إلى ٧٢ بليون دولار سنويا. ولا يزال من الممكن تحقيق ذلك الهدف؛ أولا، بالتنفيذ الكامل للتعهدات التي قطعتها في عام ٢٠٠٥، مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقدته في غلين إيغلز، اسكتلندا، بمضاعفة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا؛ وثانيا، بتقديم دعم إضافي من المانحين من غير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمؤسسات الخاصة، والشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص. وكُلّف البنك الدولي، مع غيره من الوكالات الإنمائية

المتعددة الأطراف، بتنسيق زيادة الفرص في أفريقيا في المجالات التالية: التعليم؛ والهياكل الأساسية، وتيسير التجارة؛ والإحصاءات؛ والعمل على المستوى القطري. ويشارك صندوق النقد الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في رئاسة فريق مواضيعي فني معني بإمكانية التنبؤ بالمعونة.

الإحصاءات

٤٦ - يوجد قدر كبير من التعاون والاستفادة من الخبرات بين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والإدارات الإحصائية لمؤسسات بريتون وودز. ويحضُر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورات اللجنة الإحصائية، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، لتنسيق برامج عملهما فيما يتعلق بوضع المعايير الإحصائية، واستمرار تطبيقها؛ وتعزيز قواعد البيانات الدولية والنظام الإحصائي الوطني على الصعيد القطري. وعلى المستوى التنفيذي، تعمل مؤسسات بريتون وودز مع الأمم المتحدة في طائفة واسعة من أفرقة الخبراء تشمل الإحصاءات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وأبرز مجالات التعاون هو التعاون في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. واستجابةً للأزمة المالية والاقتصادية الحالية، كثّفت الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تعاونها، في سبيل وضع نظام رصد مشترك من خلال الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، الذي يرأسه صندوق النقد الدولي.

سادسا - الاستجابة لتحديات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٤٧ - تمثّل الأزمة المالية والاقتصادية الحالية تحديات رئيسية بالنسبة لعملية التنمية وأنشطة الدعم ذات الصلة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، توفِّر جهود المجتمع الدولي المتضافرة لمواجهة تلك التحديات، فرصا لتعزيز التعاون الدولي في مجالات عديدة، بما في ذلك التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، سواء على الصعيد الحكومي الدولي أو على الصعيد التنفيذي، وخاصة في إيجاد حلول طويلة الأجل.

الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

٤٨ - أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٣/٦٣، الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق). وتعلن هذه الوثيقة توافقا عالميا

في الآراء بشأن أسباب الأزمة الراهنة، وآثارها، والاستجابات لها، وتعطي الأولوية لاتخاذ الإجراءات الفورية والحاسمة والمنسقة المطلوبة؛ وتحدّد دورا واضحا للأمم المتحدة. ومن هذا المنظور، يمثل المؤتمر معلما في مشاركة مستمرة ومتضافرة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل معالجة أسباب الأزمة، وتخفيف تأثيرها في التنمية، واستنباط آليات للمساعدة على منع وقوع أزمات مماثلة في المستقبل.

٤٩ - وتدعو الوثيقة الختامية، على وجه الخصوص، إلى تعزيز التآزر والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في التصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة الحالية. وتشير الوثيقة، في إجمالها لمجالات التحرك من أجل احتواء آثار الأزمة، وتحسين القدرة العالمية على مواجهة الأزمات مستقبلاً إلى أن توثيق التعاون وتقوية الشراكة بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ومصارف التنمية الإقليمية، والبنك الدولي، ورفع مستوى جهودها يمكن أن يلبّي، على نحو فعال، احتياجات أكثر الفئات تضررا؛ ويضمن أن لا يجري تجاهل محنتها. ولبلوغ تلك الغاية، تدعو الوثيقة الختامية إلى تعبئة موارد إضافية لتوفير الحماية الاجتماعية، وكفالة الأمن الغذائي والتنمية البشرية، من خلال جميع مصادر تمويل التنمية، بما فيها المساهمات الثنائية الطوعية من أجل توطيد الأساس لانتعاش اقتصادي واجتماعي مبكر ومستدام في البلدان النامية، ولا سيّما في أقل البلدان نموا. وتدعو إلى توجيه تلك الموارد الإضافية عن طريق المؤسسات القائمة، مثل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق وإطار مساندة الضعفاء اللذين اقترح البنك الدولي إنشاءهما، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا. وأوصت الوثيقة بأن تقدَّم هذه الأموال، بما في ذلك أموال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس يمكن التنبؤ به (انظر الفقرة ٢٢).

٥٠ - وتقر الوثيقة، في فرع مستقل عن ”إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين، بالتوافق العالمي في الآراء بشأن ضرورة الاستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحديثها؛ وتسلِّط الضوء على التدابير الرامية إلى إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز. وتعترف، بالإضافة إلى ذلك، بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يكمل بعضها بعضا، مما يجعل من الضروري للغاية تنسيق الإجراءات التي تتخذها. وتشجع على استمرار وزيادة التعاون والتنسيق والاتساق والمعاملات المتبادلة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وسلّمت الوثيقة بأن المؤتمر شكّل خطوة هامة تكفل زيادة التعاون (انظر الفقرة ٥٠).

٥١ - أما الفرع المتعلق بـ ”سبل المضيّ قُدما“، فينص على الجمع بين الاستجابات التي تُتخذ على الأجل القصير للتصدّي للأثر المباشر للأزمة، ولا سيّما أثرها على أشدّ البلدان

ضعفا، والإجراءات التي تُتّخذ على الأجلين المتوسط والطويل، والتي تستلزم بالضرورة السعي إلى تحقيق التنمية وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا السياق، فإنه يدعو إلى: (أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها وتحسين الاتساق والتنسيق فيما بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والسياسات والإجراءات التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية؛ (ب) مواصلة تطوير الإجراءات الشاملة التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، للتصدي للأزمة من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من خلال نهج منسق تتبعه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، على الصعيد القطري؛ (ج) تقصي السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية (انظر الفقرة ٥٢).

٥٢ - وطلب المؤتمر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ولاية جديدة: (أ) النظر في تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالاتها المتخصصة في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية، من أجل النهوض بالاتساق والتماسك اللازمين لدعم عملية بناء توافق في الآراء بشأن السياسات ذات الصلة بالأزمة الراهنة وتأثيرها في التنمية؛ (ب) القيام، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، باستعراض تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة وتلك المؤسسات، مع التركيز، بوجه خاص، على تحسين التعاضد والتعاون بينهما؛ وعلى الفرص المتاحة للمساهمة في تعزيز ولاية كل منها (انظر الفقرة ٥٦).

تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة

٥٣ - يشكِّل تشجيع وتحسين الاستجابة المنسقة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالات المتخصصة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر وتنفيذها، موضوعَ تقرير مستقل مقدّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/2009/114). ويصف ذلك التقرير عملية إعداد استجابة منظومة الأمم المتحدة المشتركة للأزمة المالية والاقتصادية الحالية، بقيادة مجلس الرؤساء التنفيذيين، وتأسيس هذه الاستجابة، وتفعيلَها. وأنشأت ورقة قضايا أعدّها مجلس الرؤساء التنفيذيين في فترة التحضير للمؤتمر، تسع مبادرات مشتركة للتصدي للأزمة؛ تشكّل إطاراً استراتيجيا للاستجابة العملية لمنظومة الأمم المتحدة، دعما للاستراتيجيات الإنمائية، التي تعالج ما أحدثته الأزمة من مواطن الضعف، أو ما أدت إلى تفاقمه منها. وكل مبادرة من تلك المبادرات تقودها منظمة، أو أكثر، من المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، تمتلك الصلاحية المناسبة، بمشاركة طوعية من

المنظمات الأخرى، التي تساهم من منظوراتها المختلفة. ويتمثّل أحد التحديات الرئيسية في التقريب بين قدرات منظومة الأمم المتحدة التنفيذية وقدراتها التمويلية، في نهج متسق للتنفيذ.

٥٤ - وفي هذا السياق، يشكّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي الوكالتين الرئيسيتين للمبادرة المشتركة ١ للتصدي للأزمة بشأن تقديم تمويل إضافي لأضعف الناس؛ حيث ينسقان عمل جميع الوكالات؛ ولهما وجود ميداني واسع النطاق. وتقوم هذه المبادرة على التزام أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والبنك الدولي، بتنفيذ آلية لاستجابة شاملة للأزمات على الصعيد القطري، بما في ذلك مرفق صندوق مساندة الضعفاء التابع للبنك الدولي. وبالنظر إلى أن آثار الأزمة هي على أرض الواقع؛ وتختلف وفقا لأوضاع كل بلد؛ لا بد أن تُصمّم الحلول التمويلية خصيصا وفقا لاحتياجات البلد، وأولوياته الإنمائية المحددة. وبالمثل، يقوم نائب الأمين العام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق النقد الدولي، بالتنسيق بين جميع الوكالات المشاركة في المبادرة المشتركة ٩ للتصدي للأزمة بشأن الرصد والتحليل. وتقوم هذه المبادرة على ثلاث ركائز مترابطة، هي: (أ) نظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف، (الذي يقوم نائب الأمين العام بتنسيقه)؛ (٢) النظام المتكامل للرصد والتحليل لمواجهة الأزمة، (الذي وضعته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ (ج) رصد السياسات الاقتصادية والمالية (بإشراف صندوق النقد الدولي). وبصرف النظر عن حل الأزمة الراهنة، تهدف هذه المبادرة إلى توفير أداة لمنع تكرار وقوع هذه الأزمات، من خلال رصد المخاطر النظمية وتحليلها؛ فضلا عن توفير أساس محتمل لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك مؤسسات بريتون وودز في جميع المبادرات الأخرى تقريبا، بما فيها المبادرات المتعلقة بالأمن الغذائي؛ والتجارة؛ والاقتصاد الأخضر؛ والميثاق العالمي لتوفير فرص العمل؛ والحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

سابعا - الاستنتاجات

٥٥ - وفّرت الاتفاقات المعقودة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أساسا مرنا يسمح بقيام تعاون عميق وفعال محتمل فيما بينها. وتَعزَّز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بشكل كبير، خلال العقد الماضي، وخاصّة من خلال عملية تمويل التنمية. إلاّ أن العديد من الطرائق المبتكرة للتعاون سبقت المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، شاركت مؤسسات بريتون وودز منذ فترة طويلة في مختلف الهياكل المشتركة بين الوكالات لمجلس الرؤساء التنفيذيين وساهمت في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجانه الفنية. بيد أن التعاون فيما بين الحكومات، وفيما بين الأمانات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وصل إلى مستوى

غير مسبوق، خلال الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر الدولي. ورُحِّلت تلك الطرائق إلى المؤتمر؛ الذي دعا، لدى اعتماد توافق آراء مونتيري، إلى استمرار التفاعل بين الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لمعالجة مسائل الاتساق والتنسيق والتعاون، بوصفها متابعة للمؤتمر، من خلال الحوار الرفيع المستوى الذي يعقد كل سنتين للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية؛ والاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ والأونكتاد. وبالمثل، تُوجَّه الدعوة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة للمشاركة بصفة مراقبين في الاجتماعين السنوي والربيعي لمؤسسات بريتون وودز.

٥٦ - وفي فترة ما بعد مؤتمر مونتيري، قام الطرفان بتعزيز تعاونهما في رصد الوفاء بالالتزامات الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مواجهة التحديات الجديدة والقضايا الناشئة. ووفّر العديد من المبادرات المرموقة مجالات جديدة للتعاون المثمر على المستوى التنفيذي، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية؛ والفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، أعاد مؤتمر الدوحة الاستعراضي من جديد، تأكيد الدور الخاص لمؤسسات بريتون وودز في عملية تمويل التنمية؛ ودعا إلى تعزيز القيام بعملية أشمل وأكثر فعالية للاضطلاع بمتابعة تمويل التنمية. ودعا أيضا المؤتمرُ المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية إلى تعزيز التآزر والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في التصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة من خلال تضافر الجهود من أجل الاستجابة لها.

٥٧ - وأبرزت المشاورات ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة النقاط التالية:

(أ) هناك مجال لتعميق التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وتعزيزه، في إطار اتفاقات العلاقة الحالية. وسيولّد التخصص وتقسيم العمل فيما بينهما، مع المراعاة الواجبة لولاية كل منها، ولهياكل إدارتها؛ كفاءة شاملة. بيد أن التعاون الفعال بين الوكالات لا يزال ضروريا لأنّ تحديات التنمية متشابكة ومتعددة الجوانب وتتطلب، في الغالب، حلولا عابرة للحدود المؤسسية؛

(ب) تؤكّد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحاجة الملحة وتفتح فرصا جديدة للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن تركِّز أية استجابة متّسقة ومنسّقة للأزمات على تنفيذ المبادرات التسع المشتركة التي أعدها مجلس الرؤساء

التنفيذيين للتصدي للأزمة، والتي تضطلع فيها مؤسسات بريتون وودز بدور بارز بوصفها وكالات رائدة أو داعمة؛

(ج) على الصعيد الميداني، يغدو التنسيق بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومؤسسات بريتون وودز ضروريا وينبغي تعزيزه من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما التنسيق بشأن قضايا البرمجة من خلال أفرقتها العاملة؛

(د) تمثِّل المبادرات المشتركة بين كيانات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز (مثل مبادرة استرداد الأموال المسروقة التي أطلقها البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو مبادرة الأمم المتحدة والبنك الدولي لإطار الشراكة لمواجهة حالات الأزمات، وما بعد الأزمات)، ترتيبات تكميلية لتنفيذ أهداف إنمائية محددة.